ملف المناصرة

سهام بن سدرين

Sihem Bensedrine

خارج الاحتجاز تونس

سهام بن سدرين صحفية ومدافعة تونسية عن حقوق الإنسان، شاركت في تأسيس المجلس الوطني للحريات بتونس عام 1998، وترأست هيئة الحقيقة والكرامة، وهي هيئة مسار العدالة الانتقالية في تونس، بين عامي 2014 و2018. وكل القضايا المرفوعة ضدها ناشئة عن هذا العمل، رغم أن الفصل 69 من القانون المُنشئ للهيئة يمنع تحميل أعضائها مسؤولية ما ورد في تقاريرهم. احتُجزت في 1 أغسطس/آب 2024، وأضربت عن الطعام في السجن، وأُفرج عنها إفراجًا مؤقتًا في 19 فبراير/شباط 2025. وفي يونيو/حزيران 2026 حكمت محكمة في تونس عليها بخمسة وعشرين عامًا في قضيتين، وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2026 بخمس سنوات في قضية ثالثة. وهي حرّة في انتظار الاستئناف وتواجه سبع قضايا في المجموع.

01
القضية في دقيقة

سهام بن سدرين صحفية ومدافعة تونسية عن حقوق الإنسان، شاركت في تأسيس المجلس الوطني للحريات بتونس عام 1998، وترأست هيئة الحقيقة والكرامة، وهي هيئة مسار العدالة الانتقالية في تونس، بين عامي 2014 و2018. وكل القضايا المرفوعة ضدها ناشئة عن هذا العمل، رغم أن الفصل 69 من القانون المُنشئ للهيئة يمنع تحميل أعضائها مسؤولية ما ورد في تقاريرهم. احتُجزت في 1 أغسطس/آب 2024، وأضربت عن الطعام في السجن، وأُفرج عنها إفراجًا مؤقتًا في 19 فبراير/شباط 2025. وفي يونيو/حزيران 2026 حكمت محكمة في تونس عليها بخمسة وعشرين عامًا في قضيتين، وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2026 بخمس سنوات في قضية ثالثة. وهي حرّة في انتظار الاستئناف وتواجه سبع قضايا في المجموع.

الحالة**خارج الاحتجاز**	تاريخ القبض**1 أغسطس/آب 2024**	الدولة**تونس**

التهم استغلال موقعها للحصول على منفعة غير مستحقة لنفسها أو لغيرها، والاحتيال، والتزوير (اتهامات 7 مارس/آذار 2024) الاحتيال واستخدام وثائق مزوّرة واستغلال الصفة الرسمية للإضرار بالإدارة (القضيتان المحكوم فيهما في 26 يونيو/حزيران 2026)

مطالبنا

نطالب السلطات بما يلي:

01 الرفع الفوري لحظر السفر المفروض على سهام بن سدرين وعلى أي من أفراد الأسرة المشمولين بالقرار نفسه.

02 إعادة وثائق السفر وإزالة أي إدراج على قوائم المنافذ مرتبط بالعمل السلمي في مجال حقوق الإنسان.

03 احترام حرية التنقل التي تكفلها المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

02
مسار القضية

1987

فعل آخر
أول حبس، في عهد الرئيس بورقيبة
توثّق هيومن رايتس ووتش أن سهام بن سدرين حُبست للمرة الأولى مدة أسبوعين في عام 1987، في عهد الرئيس الحبيب بورقيبة. وبذلك يمتد سجل ملاحقتها القضائية على أربعة عقود وثلاث رئاسات تونسية.

1998

فعل آخر
تشارك في تأسيس المجلس الوطني للحريات بتونس
شاركت سهام بن سدرين في تأسيس المجلس الوطني للحريات بتونس، وهو منظمة مستقلة كانت ترصد أحوال حقوق الإنسان في البلاد وتنشر معلومات عنها في وقت لم يكن مثل هذا الرصد مسموحًا به. وتولّت لاحقًا موقع الناطقة باسمه.

2001

فعل آخر
الحبس شهرين بعد مقابلة تلفزيونية، والمشاركة في تأسيس مرصد لحرية الصحافة
حُبست سهام بن سدرين شهرين في عام 2001 بعد أن تحدّثت في مقابلة مع قناة تلفزيونية أجنبية عن التعذيب والفساد وانعدام استقلال القضاء. وفي العام نفسه شاركت في تأسيس مرصد حرية الصحافة والنشر والإبداع. وتوثّق هيومن رايتس ووتش كذلك تعرّضها للضرب على أيدي الشرطة التونسية، وحملات تشويه ضدها، ومصادرة ممتلكاتها أو إتلافها، وملاحقة المقرّبين منها، ومن بينهم أبناؤها.

2009

فعل آخر
إغلاق «كلمة» ومغادرتها تونس
أغلقت السلطات موقع «كلمة» الإخباري المستقل وإذاعته، وهو المنبر الذي شاركت في تأسيسه وكان يتعرّض لمداهمات متكررة، ثم غادرت البلاد. ويختلف نصّان لهيومن رايتس ووتش في سنة المنفى: يذكر ملفها المنشور في 2012 أنها غادرت في 2009، ويذكر بيان 2024 أنها كانت في المنفى من 2010 حتى ثورة 2011. وقد سُجّل هذا الاختلاف كما هو دون حسمه.

يناير/كانون الثاني 2011

فعل آخر
تعود إلى تونس بعد الإطاحة بن علي
عادت إلى تونس بعد الإطاحة بالرئيس زين العابدين بن علي في يناير/كانون الثاني 2011.

ديسمبر/كانون الأول 2013

فعل آخر
إنشاء هيئة الحقيقة والكرامة
أنشأت تونس هيئة الحقيقة والكرامة في ديسمبر/كانون الأول 2013 كجهاز لمسار العدالة الانتقالية، وأُسندت إليها مهمة النظر في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتُكبت في عهد السلطات السابقة.

2014

فعل آخر
ترؤس هيئة الحقيقة والكرامة
ترأست سهام بن سدرين هيئة الحقيقة والكرامة بين عامي 2014 و2018. وكل القضايا التي رُفعت ضدها لاحقًا ناشئة عن هذا العمل.

31 ديسمبر/كانون الأول 2018

فعل آخر
تقديم تقرير الهيئة إلى رئيس الجمهورية
قُدّمت نسخة من تقرير الهيئة إلى الرئيس الباجي قائد السبسي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018. وتفيد هيومن رايتس ووتش، التي راجعت محاضر الهيئة، بأن تلك النسخة كانت مسودة غير مكتملة، وأنه كان مقررًا أن يعدّلها الأعضاء في يناير/كانون الثاني 2019.

مايو/أيار 2020

تقديم بلاغ
عضو سابق بالهيئة يقدّم شكوى بشأن التقرير
قدّم عضو سابق في الهيئة شكوى في مايو/أيار 2020 يزعم فيها أن سهام بن سدرين زوّرت التقرير الرسمي للهيئة. وأفاد محاموها هيومن رايتس ووتش بأن احتجازها لاحقًا استند إلى هذه الشكوى وحدها.

8 فبراير/شباط 2021

فعل آخر
مقررون أمميون يحذّرون من استخدام الاتهامات المالية لإبطال عمل الهيئة
كتب أربعة مقررين خاصين في الأمم المتحدة في فبراير/شباط 2021 أن الاتهامات المالية الموجّهة إلى الهيئة لا يجوز بأي حال أن تُتّخذ ذريعة لإبطال عملها الموضوعي.

فبراير/شباط 2023

فتح تحقيق

النيابة في تونس تفتح تحقيقًا

فتح وكيل الجمهورية بالمحكمة الابتدائية بتونس تحقيقًا مع سهام بن سدرين في فبراير/شباط 2023.

2 مارس/آذار 2024

فرض منع من السفر

فُرض منع من السفر

فُرض على سهام بن سدرين منع من السفر في 2 مارس/آذار 2024. ولا تذكر أي من المصادر التي رُجع إليها رفع هذا المنع.

7 مارس/آذار 2024

توجيه اتهام

توجيه الاتهامات

وجّه قاضي تحقيق إلى سهام بن سدرين في 7 مارس/آذار 2024 اتهامات باستغلال موقعها للحصول على منفعة غير مستحقة لنفسها أو لغيرها، وبالاحتيال، وبالتزوير. ولا تذكر المصادر التي رُجع إليها السند القانوني لهذه الاتهامات.
ووصفت منظمة العفو الدولية لاحقًا الاتهامات في القضيتين المنظورتين في 2026 بأنها الاحتيال واستخدام وثائق مزوّرة واستغلال الصفة الرسمية للإضرار بالإدارة.

1 أغسطس/آب 2024

الحرمان من الحرية

قاضي تحقيق يأمر باحتجازها

أمر قاضي تحقيق بمحكمة في تونس باحتجاز سهام بن سدرين في 1 أغسطس/آب 2024 بعد جلسة استماع، فأودعت الاحتياطي في سجن منوبة. وتصف منظمة العفو الدولية هذا الاحتجاز بأنه تعسفي، وتقول هيومن رايتس ووتش إنه جاء على ما يبدو انتقامًا من عملها على المحاسبة عن انتهاكات حقوق الإنسان على مدى عقود. وكانت تبلغ من العمر 73 عامًا حينها.

5 أغسطس/آب 2024

فعل آخر

ثلاث وعشرون منظمة: الملاحقة خرق لقانون العدالة الانتقالية

قالت ثلاث وعشرون منظمة تونسية ودولية، من بينها الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات والبوصلة وجمعية القضاة التونسيين ومنظمة محامون بلا حدود، إن الملاحقة تخرق الفصل 69 من القانون الأساسي عدد 53 لسنة 2013، الذي يمنع تحميل أعضاء الهيئة مسؤولية ما ورد في التقرير النهائي، ووصفتها بأنها تستهدف إبطال ذلك التقرير.

8 أغسطس/آب 2024

فعل آخر

خبراء في الأمم المتحدة: الاعتقال يبدو موجّهًا للتشكيك في التقرير

أصدر ثلاثة خبراء في الأمم المتحدة بيانًا في 8 أغسطس/آب 2024 قالوا فيه إن القضية قد ترقى إلى مضايقة قضائية بسبب عمل اضطلعت به، وإن الاعتقال يبدو موجّهًا للتشكيك في تقرير الهيئة.

20 سبتمبر/أيلول 2024

تجديد الحبس الاحتياطي

القاضي يرفض مطلب الإفراج

رفض قاضي التحقيق مطلب الإفراج عنها في 20 سبتمبر/أيلول 2024.

14 يناير/كانون الثاني 2025

فعل آخر

تبدأ إضرابًا عن الطعام في سجن منوبة

بدأت سهام بن سدرين إضرابًا عن الطعام في 14 يناير/كانون الثاني 2025 وهي محتجزة في سجن منوبة، ونُقلت إلى المستشفى بعد اثني عشر يومًا لتدهور حالتها الصحية. ولا تذكر المصادر التي رُجع إليها موعد انتهاء الإضراب، ولذلك لا يسجّل هذا الملف أي شيء عن حالتها الصحية بعد الإفراج عنها في 19 فبراير/شباط 2025.

26 يناير/كانون الثاني 2025

طارئ صحي

نقلها إلى المستشفى

نُقلت إلى المستشفى في 26 يناير/كانون الثاني 2025 لتدهور حالتها الصحية.

28 يناير/كانون الثاني 2025

تجديد الحبس الاحتياطي

تمديد الاحتجاز الاحتياطي أربعة أشهر

مدّد قاض احتجازها أربعة أشهر أخرى في 28 يناير/كانون الثاني 2025. وكانت في ذلك الحين ملاحقة في أربع قضايا أخرى ناشئة عن عملها على رأس الهيئة، إلى جانب القضية التي كانت محتجزة فيها.

30 يناير/كانون الثاني 2025

فعل آخر

محامون بلا حدود بشأن تمديد الاحتجاز أربعة أشهر

قالت منظمة محامون بلا حدود، التي عملت مع الهيئة سنوات، إن السلطات تتحمّل مسؤولية ضمان صحتها وحماية حقوقها الأساسية بعد تمديد احتجازها رغم الإضراب عن الطعام ونقلها إلى المستشفى.

19 فبراير/شباط 2025

إفراج مشروط

الإفراج المؤقت عنها بعد أكثر من ستة أشهر احتجاز

أمرت السلطات القضائية بالإفراج المؤقت عنها في 19 فبراير/شباط 2025، بعد أكثر من ستة أشهر في الاحتجاز الاحتياطي. ولم يُنهِ الإفراج الإجراءات القضائية، ولم يُذكر رفع منع السفر المفروض في مارس/آذار 2024.

24 أبريل/نيسان 2026

استدعاء

استدعاؤها في ثلاث قضايا أخرى

استُدعيت في 24 أبريل/نيسان 2026 في ثلاث قضايا جزائية إضافية ناشئة أيضًا عن عملها في الهيئة. ولا تذكر المصادر التي رُجع إليها موضوع هذه القضايا الثلاث.

1 يونيو/حزيران 2026

تأجيل الجلسة

الجلسة الأولى تُعقد قبل أن يتسلّم الدفاع قرار دائرة الاتهام

عُقدت الجلسة الأولى في 1 يونيو/حزيران 2026 رغم أن سهام بن سدرين وهيئة دفاعها لم يتسلّموا نسخة من قرار دائرة الاتهام. وحصل محاميها على تأجيل على هذا الأساس.

18 يونيو/حزيران 2026

تأجيل الجلسة

الجلسة تُحدَّد في يوم إضراب عام للمحامين

حدّدت المحكمة الجلسة في 18 يونيو/حزيران 2026، وهو يوم إضراب عام للمحامين، وهو ما رأت فيه اللجنة الدولية للحقوقيين مساسًا بحقها في الدفاع. ومُنح التأجيل على أساس آخر هو وجود متهم في المستشفى، لا على أساس غياب المحامين. ومُنع أفراد الأسرة والصحفيون وممثلو المجتمع المدني من دخول القاعة دون إبداء أسباب.

25 يونيو/حزيران 2026

جلسة محاكمة

مثولها في القضيتين ومنع المراقبين

مثلت أمام المحكمة في القضيتين في 25 يونيو/حزيران 2026. ومُنع وفد من مراقبي منظمة العفو الدولية من دخول القاعة دون أي مبرر واضح، رغم علنية الجلسة.

26 يونيو/حزيران 2026

حكم

خمسة وعشرون عامًا فجرًا من الدائرة الجنائية للفساد المالي

في ساعات الفجر الأولى من 26 يونيو/حزيران 2026، بعد جلسة امتدت إلى ما بعد الواحدة صباحًا، أصدرت الدائرة الجنائية المختصة في قضايا الفساد المالي بالمحكمة الابتدائية بتونس، العاملة ضمن القطب القضائي الاقتصادي والمالي، حكمها على سهام بن سدرين في قضيتين نُظرتا معًا. في الأولى، وتتعلق بقرار تحكيم ومصالحة أبرمته الهيئة مع رجل الأعمال سليم شيبوب، حُكم عليها وعلى خالد الكريشي، الذي كان يرأس لجنة التحكيم والمصالحة بالهيئة، بخمس سنوات لكل منهما، وعلى وزير أملاك الدولة الأسبق مبروك كرشيد بست سنوات، وعلى شيبوب بخمس سنوات بتهمة المشاركة، وكلها بالنفاذ العاجل، مع خطية ذُكر أنها 1.776.170.000 دينار على كل متهم وإلزامهم بالتضامن بإرجاع المبلغ نفسه للدولة. وفي الثانية، وتتعلق بفصل التقرير النهائي الخاص بالبنك الفرنسي التونسي، أُدينت هي والكريشي وكرشيد باستغلال صفة الموظف العمومي للإضرار بالإدارة، بخمس سنوات لها وللكريشي وست لكرشيد، وأُدين عبد المجيد بودن الرئيس الأسبق للبنك بالمشاركة بست سنوات، وخُطّي كل منهم 16.985.003 دينارًا و774 مليمًا مع الإرجاع بالتضامن. وأضافت المحكمة ضدها وحدها تهمتي التزوير واستعمال وثائق مزوّرة، واعتبرتهما وحدة غير قابلة للتجزئة بمقتضى الفصل 55 من المجلة الجزائية، فحكمت عليها بخمسة عشر عامًا. والخمسة والعشرون عامًا هي تلك الخمس، زائد خمس وخمس عشرة. أما ما نشرته مصادر خارجية من أن الحكم عشرون وخمسة، أو خمسة وعشرون، أو عشرة وخمسة عشر، فهي ثلاث طرق لعدّ الحكم نفسه. واستأنفت وبقيت حرّة.

13 يوليو/تموز 2026

فعل آخر

هيومينا تنشر دراسة قانونية في الحكم

نشرت هيومينا دراسة قانونية في الحكم بالعربية والإنجليزية. وتذهب إلى أن الأفعال المعاقَب عليها محصّنة بالفصل 69 من القانون الأساسي عدد 53 لسنة 2013؛ وأن الأساس الواقعي للتهمة المحورية ينهار على التسلسل الزمني، لأن التقرير الذي يُقال إنه أضرّ بالدولة في تحكيم دولي نُشر بعد أن كان هيئة التحكيم قد بتّت في المسؤولية، وأن التحكيم انتهى في 2023 برفض طلب المدّعي الذي يُقدّر بمليارات الدولارات؛ وأن القضية تنتمي إلى نمط موثّق تحوّل فيه الدول القانون الجنائي العادي ضد من يديرون آليات المحاسبة. والدراسة حذرة في حدود نفسها: تقول إن القول بأن الفصل 69 يبقى ساريًا بعد حلّ الهيئة هو بناء على نص القانون لم تبتّ فيه محكمة تونسية.

17 يوليو/تموز 2026

فعل آخر

ثماني وعشرون منظمة تطالب بإلغاء الحكم

طالبت ثماني وعشرون منظمة، من بينها هيومينا، السلطات بإلغاء الحكم وإسقاط التهم الناشئة عن عملها في الهيئة، وبضمان علنية جلسات الاستئناف، وباحترام الحماية التي يمنحها الفصل 69 من قانون العدالة الانتقالية لأعضاء الهيئة بشأن مضمون تقاريرهم. وقالت إن الإجراءات مسّت الحق في محاكمة عادلة، وذكرت تحديدًا الاطّلاع على ملف القضية وعلنية الجلسات واستقلال القضاء.

20 نوفمبر/تشرين الثاني 2026

حكم

خمس سنوات في قضية ثالثة بشأن قرار تحكيم

صدر حكم آخر بالسجن خمس سنوات أُعلن عنه في 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2026، في قضية ثالثة تتعلق بقرار تحكيم ومصالحة اعتمدته الهيئة ويخص رجل الأعمال الأزهر الستة. وهي ملف منفصل عن القضيتين اللتين صدر فيهما حكم يونيو/حزيران. وقال محاميها فتحي الربيعي إن خالد الكريشي حُكم عليه بأربع سنوات، والوزير السابق مبروك كرشيد بست سنوات في حالة فرار. وقالت منظمة العفو الدولية إن التهم تتعلق بما توصّلت إليه الهيئة عن الفساد في القطاع المصرفي، وهو مشمول بحرية التعبير، وإنها تواجه سبع قضايا جزائية في المجموع، وإنها بقيت حتى الآن حرّة في انتظار الاستئناف، وإنها معرّضة لخطر سجن وشيك.

03
القصة كاملة

تحديث، 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2026: سهام بن سدرين حرّة في انتظار الاستئناف أمام محكمة الاستئناف بتونس، ولم يُحدَّد له موعد بعد. ولم يُذكر رفع منع السفر المفروض عليها في 2 مارس/آذار 2024. وتواجه سبع قضايا جزائية في المجموع، وتقول منظمة العفو الدولية إنها معرّضة لخطر سجن وشيك.

عملت سهام بن سدرين صحفية ومدافعة عن حقوق الإنسان في تونس على مدى أربعة عقود، في عهد ثلاث رئاسات. حُبست للمرة الأولى أسبوعين في عام 1987 في عهد الحبيب بورقيبة. وفي عهد زين العابدين بن علي حُبست مرة أخرى، وتعرّضت للضرب على أيدي الشرطة، ولحملات تشويه، ولمصادرة ممتلكاتها أو إتلافها، كما لوحق المقرّبون منها ومن بينهم أبناؤها. وفي عام 1998 شاركت في تأسيس المجلس الوطني للحريات بتونس، الذي كان يرصد أحوال حقوق الإنسان وينشر معلومات عنها في وقت لم يكن هذا الرصد مسموحًا به، وتولّت لاحقًا موقع الناطقة باسمه. وفي عام 2001 شاركت في تأسيس مرصد حرية الصحافة والنشر والإبداع، وحُبست شهرين بعد أن تحدّثت عن التعذيب والفساد وانعدام استقلال القضاء في مقابلة مع قناة تلفزيونية أجنبية. أما «كلمة»، الموقع الإخباري المستقل والإذاعة التي شاركت في تأسيسها، فقد تعرّضت لمداهمات متكررة ثم أغلقتها السلطات في 2009، فغادرت البلاد حتى ثورة 2011.

وبين 2014 و2018 ترأست هيئة الحقيقة والكرامة التي أُنشئت في ديسمبر/كانون الأول 2013 للنظر في الانتهاكات المرتكبة في عهد السلطات السابقة. وأنهت الهيئة عملها في ديسمبر/كانون الأول 2018 وأحالت 205 قضايا إلى ثلاث عشرة دائرة جنائية متخصصة، من بينها قضايا تخص ثلاثة وعشرين مسؤولًا حكوميًا على خلفية الفساد في القطاع المصرفي. وكانت رئاستها محل نزاع من الداخل: استقال ثلاثة من أعضاء الهيئة الخمسة عشر في السنة الأولى، وأُقيل عضو من زملائه في 2015 بعد أن كتب إلى البرلمان عن أعضاء آخرين، وكانت ستة من المقاعد الخمسة عشر شاغرة بحلول مارس/آذار 2018. وفي يناير/كانون الثاني 2017 نقص البرلمان صوت واحد لفتح تحقيق في اتهامات فساد وُجّهت إليها. وأجرى ديوان المحاسبات تحقيقًا استغرق عشرة أشهر فلم يجد دليلًا يسند اتهامات سوء الإدارة، وكتب أربعة مقررين خاصين في الأمم المتحدة في فبراير/شباط 2021 أن الاتهامات المالية لا يجوز بأي حال أن تُتّخذ ذريعة لإبطال عمل الهيئة الموضوعي.

والقضية التي أودعتها السجن تدور حول فقرة عن البنك الفرنسي التونسي في فصل الفساد من التقرير النهائي. اشتكى عضو سابق في الهيئة من أنها أُضيفت لاحقًا، مستندًا إلى النسخة التي سُلّمت إلى الرئيس الباجي قائد السبسي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018 والنسخة التي نُشرت على الإنترنت في 26 مارس/آذار 2019. وتردّ بأن تقريرًا يقارب ثلاثة آلاف صفحة ما كان يمكن أن يكون نهائيًا في 31 ديسمبر/كانون الأول، وأن الهيئة صوّتت في أواخر ديسمبر/كانون الأول 2018 على السماح بإدخال تصويبات حتى نهاية يناير/كانون الثاني 2019، وأن ما يخص البنك الفرنسي التونسي كان قد ورد في عرض قُدّم في المؤتمر الختامي يوم 14 ديسمبر/كانون الأول 2018 وفي ملف إحالة إلى القضاء في 31 ديسمبر/كانون الأول. وفوق ذلك كله يقف الفصل 69 من القانون الأساسي عدد 53 لسنة 2013، الذي ينص على أن أعضاء الهيئة وموظفيها لا يتحمّلون مسؤولية ما ورد في التقارير والاستنتاجات والآراء والتوصيات الصادرة تطبيقًا للقانون. ويستند إليه خبراء الأمم المتحدة وهيومن رايتس ووتش والمنظمات الثماني والعشرون التي وقّعت البيان المشترك في 17 يوليو/تموز 2026، ومن بينها هيومينا.

وتستند التهم إلى نصوص محددة. فاستغلال الصفة هو الفصل 96 من المجلة الجزائية، المنقّح بالقانون عدد 14 لسنة 2025 المؤرخ في 28 يوليو/تموز 2025، الذي خفّض العقوبة من عشر سنوات إلى ست واشترط أن يكون الاستغلال متعمّدًا. وتعريف الموظف العمومي في الفصل 82، وهو لا يشمل سهام بن سدرين إلا لأن الفصل 35 من القانون الأساسي يعتبر أعضاء الهيئة موظفين عموميين، أي أن الدولة استندت إلى نص من قانون العدالة الانتقالية نفسه لاستيفاء ركن من أركان التهمة ضدها. أما تهم التزوير فتندرج تحت الفصول من 172 إلى 178 في التزوير واستعمال المزوّر، ولا يذكر أي مصدر الفصل الذي طبّقته المحكمة، ولا يوجد حكم منشور. وفي مواجهة ذلك كله يقف الفصل 69 من القانون الأساسي نفسه، الذي ينص على أن أعضاء الهيئة وموظفيها وكل من أدّى مهمة كلّفته بها لا يُسألون عمّا ورد في التقرير من مضامين واستنتاجات وآراء وتوصيات. ويستند إليه خبراء الأمم المتحدة وهيومن رايتس ووتش والمنظمات الثماني

والعشرون الموقّعة على بيان 17 يوليو/تموز 2026 والدراسة القانونية التي نشرتها هيومينا. وأما بقاؤه ساريًا بعد حلّ الهيئة فلم تبتّ فيه محكمة تونسية.

آخر مستجدات القضيةامسحوا الرمز أو زوروا الصفحة:https://humena.org/ar/defenders/sihem-bensedrine/

هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية منظمة غير حكومية توثّق أوضاع المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يستند هذا الملف إلى السجل العام للقضية في أرشيف المدافعين.الحالة كما هي مسجّلة في 19-02-2025. للإبلاغ عن خطأ: archive@humena.org